جامعة حماة

كلية الهندسة الزراعية

السنة الثانية-الفصل الثاني-2021-2022

المادة : إدارة ومحاسبة /نظري

د. نبال الدبيات

المحاضرة الرابعة / القيود المحاسبية، تسجيل الاحداث والعمليات المالية

يقصد بالتسجيل المحاسبي: هو إثبات العمليات المالية المختلفة في سجلات منظمة (سجل اليومية، سجل الاستاذ) وبحسب التسلسل التاريخ لحدوث العمليات وبالشكل الذي يمكن معه تحديد الأثر الاقتصادي لهذه العمليات على نتيجة نشاط الشركة (ربح أو خسارة)، وعلى المركز المالي للشركة في نهاية كل سنة مالية.

تعريف القيود المحاسبية

يمكن تعريف القيود المحاسبية على أنها أسلوب معين لتقييد العمليات المحاسبية، بشكل أوضح فهي تعبر عن تبادل القيمة بين طرفي المعاملة المالية أي الدائن وهو الطرف الذي يقوم بدفع مبلغ مالي أو تقديم سلعة أو خدمة، والمدين هو الطرف الذي يقبض القيمة المالية أو يأخذ سلع أو خدمات. ومنه يمكن أيضا القول إن القيد المحاسبي هو الترجمة المحاسبية للعمليات المالية بين هذين الطرفين.

طريقة تسجيل القيود المحاسبية:

تنقسم الحسابات الرئيسية إلى أربعة أنواع هي: **الأصول، الخصوم" المطلوبات"، المصروفات، والإيرادات.** حيث تبقى حسابات الأصول والمصروفات في حالة مدينة عند زيادة قيمتها، و العكس في حال النقصان " حالة دائنة". أما حسابات المطلوبات والإيرادات فتكون حركتها معاكسة لسابقتها أي تصبح دائنة في حالة النقصان ومدينة في حالة الزيادة.

لإجراء القيد المحاسبي وضمان بقاء المعادلة المحاسبية (الأصول = الخصوم + حقوق الملكية) في حالة توازن، يجب دائماً عند تسجيل القيود المحاسبية مراعاة العوامل التالية:

- تحديد الحسابات التي تتأثر بالعملية المالية.
- تحديد طبيعة الحسابات التي تأثرت سواء كانت مدينة أم دائنة.
- تحديد ما إذا كان الحساب في حركة زيادة أو نقصان.
- تحديد مقدار التغيير في كل حساب.
- تطبيق قاعدة المديونية والدائنة التي تنص:

الزيادة في المدين يبقى مدين، أما النقص في المدين يصبح دائن

الزيادة في الدائن يبقى دائن، أما النقص في الدائن يصبح مدين

- التأكد من بقاء المعادلة المحاسبية في حالة توازن.

هناك نظريتان لتسجيل العمليات المالية وهي :

اولاً :- <u>نظرية القيد المفرد</u>

كانت هذه النظرية من صنع الواقع والتجاري العملية في المحاسبة وبدأ استخدامها يتلاشى مع ظهور نظرية القيد المزدوج. تقوم هذه النظرية على فرض عدم انفصال المشروع عن مالكيه. وسميت بالقيد المفرد لأنها تثبت العملية المالية بطرف واحد (الأشخاص) وتشبه طريقة كتابة الملاحظات، وتستخدم هذه النظرية في الشركات والمشروعات الفردية والصغيرة. وتعرف طريقة القيد المفرد بأنها تسجيل العمليات المالية المتعلقة بالأشخاص الذين يتعاملون مع الشركة (العملاء أو الزبائن) أو الأشخاص الذين تتعامل معهم الشركة (الموردون)، وما يترتب على هذا التعامل من حركة نقدية داخلة للشركة (مقبوضات نقدية) وحركة نقدية خارجة من الشركة (مدفوعات نقدية).

ومن تعريف طريقة القيد المفرد فإن التسجيل المحاسبي للعمليات المالية بسجلات الشركات وفق هذه الطريقة يقتصر على:

أ- العمليات المتعلقة بحركة النقدية الواردة للشركة (المقبوضات)

ب- العمليات المتعلقة بحركة النقدية الصدارة من الشركة (المدفوعات)

ت- العمليات المتعلقة بالعملاء الذين تبيع لهم الشركة بضائعها أو منتجاتها بالآجل (المدينون).

ث- العمليات المتعلقة بالموردين الذين تشتري منهم الشركة البضائع أو المنتجات التي تتعامل فيها بصورة مشتريات آجلة (الدائنون).

يؤخذ على طريقة القيد المفرد أن البيانات والمعلومات المحاسبية التي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للشركة تعتبر بيانات ناقصة لا تكفي وتغطي حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية لأنها تتضمن العمليات الأربعة فقط السابق ذكرها. إلا أنها لاتزال مستخدمة في الشركات والمشروعات الفردية والصغيرة.

إن قياس نتيجة اعمال المنشأة واستخراج صافي ربحها او خسارتها يتم بالمقارنة بين صافي المركز المالي في أول الفترة وآخر الفترة بما يعادل الزيادة او النقصان في صافي المركز المالي آخر الفترة **وكالاتي :**

صافي المركز المالي في اول الفترة 1/1 = مج الموجودات أول الفترة - مج المطلوبات أول الفترة

صافي المركز المالي في اخر الفترة 12/31 = مج الموجودات آخر الفترة - مج المطلوبات آخر الفترة

صافي ربح = صافي المركز المالي اخر الفترة – (صافي المركز المالي اول الفترة + الاضافات الى راس المال – المسحوبات الشخصية)

صافي خسارة = (صافي المركز المالي اول الفترة + الاضافات الى راس المال – المسحوبات الشخصية) – صافي المركز المالي اخر الفترة

مثال : استخرجت البيانات التالية من احدى المنشآت الصناعية :

1- عناصر الموجودات والمطلوبات في 1/1
2800000 اراضي ومباني، 500000 الآلات، 800000 سيارات، 500000 الاثاث، 6500000 بضاعة ، 1500000 نقدية، 5000000 دائنون .

2- عناصر الموجودات والمطلوبات في 12/31
2600000 اراضي ومباني، 1400000 الالات، 1200000 سيارات، 500000 اثاث، 7000000 بضاعة ، 500000 نقدية , 4800000 دائنون .

المطلوب // تحديد نتيجة اعمال المنشأة

الحل// صافي المركز المالي في أول الفترة = (2800000 + 500000 + 800000 + 500000 + 6500000 + 1500000) – 5000000

= 12600000 – 5000000 = 7600000

صافي المركز المالي في آخر الفترة = (2600000 + 1400000 + 1200000 + 500000 + 7000000 + 500000) – 4800000

= 13200000 – 4800000 = 8400000

صافي ربح الفترة = 8400000 – 7600000 = 800000 ليرة سورية الربح

ثانياً : <u>نظرية القيد المزدوج</u>

نظام القيد المزدوج يقوم على قاعدة أن لكل عملية مالية طرفان يضم كل منهما على الأقل حساباً، ويمثل الجانب الأول الحساب **المدين** وهذا الحساب إما أن يكون أخذ مبلغاً ما أو استحق عليه المبلغ أو يمثل مصروفاً معيناً، أما الجانب الآخر فيمثل الحساب الدائن الذي يكون قد أعطى مبلغاً من المال أو استحق له المبلغ أو يمثل ايراداً معيناً.
يسبق الجانب المدين بحرف جر (من) والجانب الدائن بحرف الجر (إلى)، ويسبق كل جانب باسم (حساب) ويختصر هذا الاسم بالحرف (حـ)
يكون القيد :
XX من حـ/المدين (الآخذ، القابض، المصروف)

XX إلى حـ/ الدائن (العاطي، الدافع، الايراد)

القواعد التي تحكم طريقة القيد المزدوج:

القاعدة الأولى: ثنائية الأطراف : أي أنه يجب النظر لكل عملية مالية تقوم بها المنشأة تتعلق بطريفين على الأقل أحدهما المنشأة والثاني الجانب الذي يتعامل مع المنشأة.

القاعدة الثانية: الآخذ والعاطي: اعتماداً على القاعدة السابقة نقول أنه لما كان لكل عملية طرفين فإن هذين الطرفين يقوم بتقديم المال (الجانب العاطي) في حين أن الطرف الثاني يتلقى المال المقدم (الجانب الآخذ).

القاعدة الثالثة: تستند هذه القاعدة على القاعدتين السابقتين فهي تقوم على تحليل طرفي العملية وتشخيصها لتحديد كل من الآخذ والعاطي.

القاعدة الرابعة: المديونية والدائنة: من المعروف أنه اذا أخذ شخص ما من الآخر مبلغاً من المال فإن الأول (الآخذ) يعتبر مديناً والثاني (العاطي) يعتبر دائناً.

وكمثال توضيحي على ذلك:

دفعت مؤسسة تجارية رواتب موظفيها نقداً من الصندوق بقيمة 1500000 ليرة، وهنا نجد أن طرفي هذه العاملة هما:

حساب الرواتب الذي يمثل الطرف المدين (+) و حساب الصندوق و هو الطرف الدائن (−) ، وتكون طريقة القيد على النحو التالي:

1500000 من حـ/ الرواتب.

1500000 إلى حـ/ الصندوق.

<u>انواع القيود المحاسبية</u>

القيد المحاسبي البسيط والقيد المحاسبي المركب.

•**القيد المحاسبي البسيط** :وهو القيد الذي يتضمن حساب واحد فقط في طرفي المعاملة، أي حساب دائن وحساب مدين فقط.

•**القيد المحاسبي المركب** :وهو القيد الذي يشمل في طرفيه المدين والدائن على أكثر من حساب واحد، أي حسابين على الأقل في أحد الطرفين أو كليهما.

وتتم عملية القيد المحاسبي بمراعاة وتوضيح عدة تفاصيل مهمة تتمثل في:

- تاريخ القيام بالمعاملة.
- القيمة النقدية للمعاملة.

- تحديد أطراف المعاملة والقيمة المستحقة لكل طرف.
- توضيح مختصر يصف المعاملة التي تم تسجيلها.
- إدراج رقم المستند الذي يدل على حدوث المعاملة (رقم شيك، رقم فاتورة، (...

فمثلاً بتاريخ 2022/3/18 اذا اشترت منشأة محمد من المزرعة المجاورة (5) خمسة أبقار سعر الواحدة 1000 ليرة سورية وأعلاف بقيمة 2000 ليرة سورية من نفس المزرعة وتم دفع القيمة نقداً فإنه يمكن تسجيل العملية السابقة في دفتر يومية المنشأة لمحمد بالشكل التالي:

2022/3/18 من مذكورين

5000 حـ الأبقار

2000 حـ/الأعلاف

7000 إلى حـ/ الصندوق.

شرح القيد: شراء ابقار و أعلاف من المزرعة المجاورة ودفع القيمة نقداً من الصندوق.

نلاحظ أن هذا القيد مركب لأنه يحتوي في الجانب المدين على حسابين هما حـ/الأبقار و حـ/الأعلاف بينما يحتوي في طرفه الدائن على حساب واحد هو حـ/الصندوق.

المراجع العلمية

العليوي، أحمد .(1995). المحاسبة المالية للمشاريع الزراعية. كلية الزراعة. جامعة حلب. مديرية الكتب والمطبوعات.